

على هامس كتاب

نظام الطلاق في الاسلام^(١)

للأستاذ محمود حمدان

كنت منذ زمن أرى أن ما تعارف الناس من أمر إيقاع الطلاق جملة، وفي أي مناسبة، وبمينا، وتعليقاً - عبث لا يتفق مع الحكمة، ويجعل أقوى العقود رباطاً، وأقدسها حرمة، وأهمها في الحياة قدراً، أو من بيت العنكبوت. فما كان الله ليجعل المرأة الضعيفة تتقاذفها الأهواء كالريشة في مهب الهواء.

وكنت قد طلبت الفقه على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه فما وجدت في الكتب التي بين يدي. ولا عند الأشياخ الذين تلقيت عنهم جواباً عما يخالجنى. فكنت أشتكت وفي النفس شيء لا أستطيع أن أبوح به. وكنت كلما وقع بيدي مقال لبعض المصريين حول موضوع الطلاق أقرأه بشغف لعل أجد فيه ضالتي، فلا أجد إلا أثره متحذاً فأطرحه كاسف البال.

وبعد أن ترست الأزهر الشريف كان يتاح لي في بعض الأحيان أن أقرأ للرحوم الأستاذ رشيد رضا مواضيع مختلفة، فصرت ألس روحاً غير الذي كنت ألسها في الأزهر؛ صرت ألس روح الحرية في الفهم وتحكيم العقل والرجوع إلى القرآن الكريم، فاطمأن قلبي وشعرت بنور الاسلام يغمرني ويكوّني خلقاً آخر.

قلت إذن لتحل مشاكنا على ضوء العقل الذي وهبنا الله، ونور القرآن الكريم الذي حفظه الله كما أنزل ليكون حجة على الخلق إلى يوم الدين، لا على رأي غيرنا، ولا بمقتضى كتب لم يكتب الله لها العصمة.

(١) كتبت على أثر المكاتبة في هذا الموضوع بين جماعة المجتهد الكبير الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وبين فضيلة مؤلف الكتاب، وحالت مواقع دون اطاعة النظر فيها وإرسالها.

ورجعت إلى مشكلة الطلاق فافتتحت بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد لا يقع إلا واحدة ولا يقع ثلاثاً لمخالفة ذلك لمقتضى اللغة ولصريح القرآن وللعقل أيضاً، لأنه حصل فسخ عقد النكاح بقول المطلق: أنت طالق. فلم يبق محل لا يقع الفسوخ الأخرى بالوصف العددي، وأفتيت بهذا مراراً. وأثناء اشتغالي بالحاماة الشرعية أفتيت في حادثة من هذا القبيل لو وصلت إلى المحكمة لقضى بالتفريق بين الزوجين ببينة كبرى كما يقولون.

يبد أنه لم يتح لي دراسة هذا الموضوع دراسة وافية من جميع نواحيه حتى علت من قراءتي للرسالة الغراء - نفع الله بها وحفظ صاحبها - بصدر كتاب (نظام الطلاق في الاسلام) للعلامة المجتهد الشيخ احمد محمد شاكر القاضي الشرعي. فقلت: ابن بجدتها، علم عزيز، وذكاؤه وفير، والمهنة مستوجبة للدرس، والظروف مؤاتية.

قرأت الكتاب بشغف قوي وبما يستحق من عنايتي وانعام نظري، فرأيت - ولا أريد أن أمدح - نعم الكتاب هو، وأما بالغرض، قائماً على الحجة القوية من كتاب الله وسنة رسوله مسترشداً بالعقل وقوانين اللغة، بعيداً عن اللغو ومواطن الزلل، ورأيت الاخلاص للحق مماثلاً فيه بدليل توفقه - بأسلوب سهل - للاحاطة باطراف الموضوع في موجز كهذا (وهو بالنسبة لخطورة الموضوع وجيز) وبدليل بعده عن الخوض في (سب سادات مضوا) شأن كثير ممن يتعرضون للكتابة في مواضيع اختلفت فيها الآراء وتشعبت الأقوال. ومسأله الكتاب: إخراج الطلاق من حيز العبث الذي أدخله فيه الناس إلى حيز الحكمة التي ابتغاها الشارع الحكيم من مشروعيته، واعتباره علاجاً لإصلاح ما قد يطرأ على الرابطة الزوجية من أمراض تنفص العيش، وتذهب بالسكينة المنشودة من الزواج. (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها) والذي يجعل لإصلاح العلاقة الزوجية لا يستعمل لقطعها إلا إذا تعذر الإصلاح وكان العلاج هو القطع. ومن هنا أذن الله للرجل في الطلاق وجعل له فيه أداة ومهلة يتروى فيها ويراجع نفسه (لعل الله يحدث بعد

ذلك أمراً) وهذا تجلي حكمة الطلاق ويبدو أنه تشريع منظم غاية التنظيم .

وقد حرص المؤلف على تقرير هذا المعنى في المواضع المناسبة ؛ غير أن ما اشترط لصحة وقوع الطلاق غير كاف للحيلة من العبث به وتعجيل الفراق ، فقد اشترط في طلاق المدخول بها أن يكون الطلاق في طهر لم يمسه فيه وقال : (فإذا رد الرجل مطلقته في عدتها إلى عصمته بالرجعة تجدد العقد بينهما ، فكانه وصله بعد إذ قطعه ، فيمكن قطعه وفسخه مرة أخرى ، وكذلك الثالثة . ص ٧٢) وهذا كله يتصور في طهر واحد ، كان يطلق في طهر لم يمسه فيه ثم يراجع نفسه فيرجعها بشروط الرجعة - ثم يرى طلاقها فيطلقها في نفس الطهر قبل أن يمسه ثم يعود إليه صوابه فيرجعها ، ثم يرى طلاقها في نفس الطهر أيضاً قبل أن يمسه فيطلق . وحيث يقع الفراق الذي لا رجعة بعده في طهر واحد ، ويكون قد تعجل الطلاق وخالف الحكمة في تفريقه . وليس فيما حقق الاستاذ ما يمنع المطلق من إيقاع الطلاق على الصورة الذي ذكرنا أو ما يبطل طلاقه لو فعل .

والذي أراه يتمشى مع الحكمة هو التمشي مع نصوص القرآن الكريم ، وذلك بعدم إجازة الرجعة التي تترتب عليها صحة الطلاق الثاني إلا عند نهاية العدة لقوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وقوله تعالى : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) فإنه رتب الإمساك (وهو الرجعة) على بلوغ الأجل . وبلوغ الأجل في حق الرجعة يراد منه قرب بلوغ الأجل لأن الرجعة لا تصح بعد بلوغه

وحرمان الزوجين من بعضهما مدة العدة أدعى للوفاق بينهما فيما بعد : لأن الزوجة بسبب هذا الحرمان تصلح من شأنها ، والزوج بسببه لا يقدم على طلاق آخر إلا أن كانت الضرورة ماسة جداً خلاف ما لو راجع حالاً فإنه لا يشعر بشيء يزرجه ويذيقه بالفعل خطورة ما أقدم عليه

وقرب بلوغ الأجل ، أي نهاية العدة ، يكون في الحيض الأخير أو الطهر الذي قبله ، فإن حصلت المراجعة في الطهر

الذي قبل الحيض الأخير ومست الحاجة للطلاق الثاني طلق إن شاء قبل أن يمسه كما في الحديث . وإن حصلت الرجعة في الحيض الأخير صححت الرجعة ويطلق في الطهر الذي بعدها إن شاء قبل أن يمسه . وهكذا في الطلقة الثالثة

وبهذا النظام لا تقع الفقرة النهائية إلا في ظرف واسع كاف للتروي والتفكير ومراجعة الرأي . وهو وقت يقرب من ثلاث عدد . ومن لم يحسن العشرة فيه كان مستحقاً لعقاب الحرمان الأدنى من رفيقه ، أو ألا يرجع إليه إلا بعد زوج آخر ، وهو ما لا ترضاه النفوس غالباً

٥٥٥

بقي : هل يبطل الطلاق في الحيض أو يقع ويحرم ؟

رجح المؤلف بطلانه ، وهو رأي بعض الأئمة ؛ ورجح غيره حرمة فقط ، وسمى بالطلاق البدعي . استدل المؤلف بحديث ابن عمر من روايات متعددة ذكرها فيما بين الصفحة ٢٣ والصفحة ٢٨ ، واحتج القائلون بالوقوع بحديث ابن عمر نفسه من روايات أخرى قال المؤلف عنها : (ليس فيها شيء صريح وألفاظها مضطربة وهي تخالف ما ثبت صريحاً بالروايات الصحيحة ، وتخالف أيضاً ما يفهم من ظاهر القرآن)

وأنا أصدق المؤلف فيما قال في الروايات التي تمسك بها خصوم رأيه ، ولم أطلعها ، ولكنني أقطع النظر عنها وأقول : إن الروايات التي تمسك بها هو لا تساعد على رأيه لأن قوامها :

١ - ما روى مالك في الموطأ عن نافع (أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مره فليراجعها ، فليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق قبل أن يمسه . فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)

٢ - وما روى ابن وهب في كتابه الجامع : (قال ابن أبي ذئب إن نافعاً أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي

فها تان الروايتان ليستا من لفظ النبي عليه السلام ، بل هما من فهم عبد الله بن عمر بحسب سماع ابن الزبير وفهمه ، والأخذ بلفظ النبي عليه السلام أولى من الأخذ بفهم غيره والرواية الثالثة وهي رواية الامام أحمد . . . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليراجعها فانها امرأته . . . نحتمل على الأقل الوقوع والامر بالمراجعة . وعدم استعمال لفظ المراجعة في القرآن بهذا المعنى لا ينفي استعماله في الحديث وبعد فهل الروايات التي تمسك بها القائلون بوقوع الطلاق في الحيض ، أو بالتالي هل وقوع الطلاق في الحيض يخالف ما يفهم من ظاهر القرآن كما قال المؤلف ؟

الجواب عندي أن حديثي مالك وابن وهب اللذين تمسك بهما المؤلف يفهم منهما ما يساعد على تأويل القرآن الكريم بما لا يخالف وقوع الطلاق في الحيض فالذي يفهم من الحديثين أنه أوقع الطلقة الاولى وكانت في الحيض ، وأمر بالتريث حيضا وإطهارا بين هذه الطلقة وبين إيقاع الطلقة الثانية إن شاء المطلق ذلك وقال (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)

فالطلاق للعدة المأمور به في القرآن معناه أن تطلق المرأة الطلقة الثانية بنهاية العدة من الطلقة الاولى ، ويكون تفسير آية الطلاق هكذا :

(يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) أي الطلاق المعهود في قوله (الطلاق مرتان) من سورة البقرة وهي أول سورة نزلت بالمدينة ، (فطلقوهن لعدتهن) أي أوقعوا الطلقة الثانية لعدة الاولى أي بنهاية عدتها كما فسر ذلك الحديث حيث أوقع الاولى وأحصى العدة بتعداد الحيض والإطهار وقال بعد ذلك (فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء)

وليس غريبا أن يكون هذا هو التفسير فالقرآن يفسر بعضه بعضا والحديث مبين للقرآن (لتبين للناس ما نزل إليهم) فن آيات الطلاق مع الحديث يؤخذ أن الطلاق لا يقع الا متفرقا بين كل طلقة وأخرى مقدار عدة ، وأن الرجعة لا تصح الا بنهاية العدة . وحيث كان الطلاق يحتل نظامه اذ لم يراع فيه ذلك فقد أكد الله هذا المعنى بتكريره في آيات الطلاق فقال تعالى في سورة البقرة (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن

حائض ، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس . فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء . وهي واحدة)

وهذان الحديثان هما من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح فيهما بقوله فليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق . فلو كان الطلاق الاول الذي طلقه ابن عمر غير واقع لم يكن فائدة لقوله فليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، بل كان ينبغي أن يقول فليمسكها حتى تطهر ثم إن شاء طلقها قبل أن يمس ، ولا داعي لتعدد الحيض والإطهار

وأعجب للمؤلف كيف يقول : (فلو كانت الروايات التي يخرج بها القائلون لوقوع طلقة ابن عمر في الحيض صحيحة لكان الامر بمراجعتها ثم التريث بها إلى أن تطهر ثم يطلقها إن شاء في الطهر الثاني قبل أن يمس . أمراً باطالة عدتها زمناً أكثر مما أريد من الفرق بها) أعجب له لأن التريث بها إلى أن تطهر الإطهار المعدودة في الحديث ثم يطلقها إن شاء هو مناط الحكمة في تفريق الطلاق (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وليس لإطالة عدتها بل لاحتمال رجوعه عن إرادة الطلاق فيما بعد . أما الطلاق الاول فقد وقع والتريث عدة حيض وإطهار كما في الحديث دليل على وقوعه ، وإلا فهو حر في طلاقها حين تطهر الطهر الاول . وقوله في الحديث وإن شاء طلق قبل أن يمس فيظهر أنه إن شاء طلاقاً ثانياً ، ولا ينافية قوله بعد ذلك (وهي واحدة) لأن الضمير فيها للطلقة الاولى المفهومة من سياق الكلام والتي هي محط السؤال ، فلا جرم يكون الجواب عنها بالاضمار ولا يمتنع ذلك ، وهو أسلوب عربي صحيح ، ولا نسلم للمؤلف (أنه لا يمكن أن يعود الضمير إليها) .

وأما الروايات الأخرى التي استند إليها المؤلف فائتان وهما :

١ - رواية ابن جريج عن ابن الزبير (وقال عبد الله فردها على ولم يرها شيئاً)

٢ - ورواية مسلم والنسائي بحذف كلمة ولم يرها شيئاً

حديث الأزهار

للكاتب الفرنسي الفونس كار

زهرة النعمان

نهضت الصية مع الصباح وسارت نحو البراري . وكانت
العصافير قد فتحت عيونها للنور وبدأت تفرق وقد أحت
رؤوسها مثقلة بتيجان من لآلي الأنداء
سرحت الغادة أنظارها على المرج ، فاستوقفتها زهرة النعمان ،
زهرة النضارة والجمال ، مفتحة عينها الصفراء ، محدقة بالسما
انحنى على الزهرة وقالت لها : سوف تكشفين لي سر الأسرار
يا ابنة الأرض والسما . سوف تعلن لي وريقاتك ما لا يعرفه في
الانسان إلا إله الانسان ، سوف تقولين لي إذا كان يحبني ...
وأخذت الفتاة الزهرة بين أناملها وأخذت تنزع وريقاتها
ودفعت الزهرة بالآتين لأول ورقة سقطت من تويجها
على الأرض . وقالت : لقد كنت مثلك أيتها الصية جميلة
ومليئة بالحياة ، مثلك كنت سعيدة ، وكما أحبت أنت أحبت
أنا ، وما سال النسيم الذي هام بي عن سر غرامي أحداً ، بل
كان يمر بي كل ساعة ويحمل من عيرى كلمة الغرام حرفاً خرفاً .
كان يقتلع هذه الحروف من قلبي كما تقتلع من أنت اليوم وريقاتي
من تويجي بلا شفقة ولا رحمة . لقد سرق مني كل عيرى ،
وما عيرى إلا شعوري يحيط طهارتي بسياحه المنيع
ذهب الشعور كلمة فكلمة ، وبقي قلبي عارياً كما سيقى تويجي بين
أناملك الآن . كنت أتعذب وأناأسف على عواطفى المخلوبة ،
على وريقاتى البيضاء ...

مالى ولك أيتها الصية ؟ دعيني ، لا تنزعى وريقاتى ، أنا
أختك زهرة الأرض يا زهرة العالم ، ارحمى الحياة التى وهبتها
الله ، فأجود عليك بسر عظيم جزاء على إشفائك
إن المرأة تأخذ الزهرة وتنضو وريقاتها لنستمع الجواب
على سؤالها المزدوج : يحبني ، لا يحبني
والرجل يطلب الجواب نفسه من المرأة عند ما ينثر
وريقاتها البيضاء على الأرض .
أيتها الفتاة ، أبقى جوابك في قلبك ... إن الرجل ليحرك
بعيداً عنه إذا ما نزع وريقاتك البيضاء ... (ف . ف .)

فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف (فربب الامساك
والتسريح على بلوغ الاجل . وذكر مثله في سورة الطلاق .
والحاصل أتى استنتج من هذا البحث ثلاثة أمور :

الاول : وقوع الطلاق في الحيض .

الثاني : أن الرجعة لا تصح إلا قرب نهاية العدة .

الثالث : وهو مترتب على الثاني — أن الطلاق الثاني

لا يقع إلا قرب نهاية العدة من الطلاق الاول ، والطلاق

الثالث لا يقع إلا قرب نهاية العدة من الطلاق الثاني

وبذلك يصبح نظام الطلاق في الاسلام ثابتاً لا يتسرب

إليه الخلل ولا يمكن العبث به مهما حاول ذلك المحاولون .

فأرجو من فضيلة الاستاذ العلامة الجليل الشيخ أحمد

محمد شاكر مؤلف كتاب (نظام الطلاق في الإسلام) أن

يتفضل بالجواب عما رآه هذا العاجز سواء بالسلب أو بالإيجاب

مع الأدلة الوافية لنستتير برأيه الراجح ، وله منا جزيل الشكر

ومن الله عظيم الثواب

داود محمد

الحاكم بأمر الله

واسرار الدعوة الفاطمية

بقلم محمد عبد الله عنان

وهو أتم وأوفى بحث كتب عن الحاكم بأمر الله ، وشخصيته
المعجبة ، وحياته المدهشة ، واختفائه المؤسى ؛ وعن نظم
الخلافة الفاطمية ورسومها ومواكبها الباذخة ؛ وعن أسرار
الدعوة الفاطمية ومجالس الحكمة الشهيرة

مجلد في نحو ثلاثمائة صفحة من القطع الكبير مطبوع بدار النشر الحديث
أجود طبع ومزین بالصورة التاريخية

بمنه ٢٠ قرشاً والبريد أربعة قروش لداخل القطر وستة للخارج

ويطلب من المؤلف بئزانه بشارع الماسي نمرة ٢١ ومن مجلة الرسالة
ومكتبة النهضة بشارع المدايع وسائر المكاتب الأخرى